

بيان أدلى به أمام مجلس الأمن

السفير الشيخ نياخ
رئيس اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

مناقشة مفتوحة
بشأن الحالة في الشرق الأوسط،
بما في ذلك قضية فلسطين

نيويورك، 25 نيسان/أبريل 2023



سيدي الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

ترحب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، وتهنئ الاتحاد الروسي على رئاسته مجلس الأمن هذا الشهر باقتدار.

وأتقدم بالشكر إلى المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينيسلاند، على الإحاطة التي قَدَّمها والجهود الدؤوبة التي يبذلها.

أصحاب السعادة،

وفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، ستُخَي اللجنة في 15 أيار/مايو الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للنكبة، التي تأتي كتذكيرة بالظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني وبالذَّيْن الذي لم يوفيه بعد المجتمع الدولي لهذا الشعب ولأكثر من 5,8 ملايين من اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتذكرنا هذه المناسبة أيضاً بالاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ ما يقرب من 56 عاماً دون بارقة أمل تبشر بقرب نهايته. فهذا ما يبدو جلياً من المناقشات المثيرة للقلق الجارية في إسرائيل بشأن إمكانية ضم واستيطان أجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة.

واللجنة تعرب عن قلقها إزاء إقرار إسرائيل في 21 آذار/مارس تعديلاً لقانون فك الارتباط لعام 2005 يمهّد الطريق أمامها لإعادة إنشاء مستوطنة "حومش" السابقة في الضفة الغربية. وتكرر اللجنة دعوتها إلى الوقف الكامل والفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، وهي تذكّر إسرائيل بأن جميع المستوطنات تبقى غير قانونية بصرف النظر عن وضعها بموجب القانون الإسرائيلي وبأن هذه الأعمال تشكّل انتهاكاً آخر لقرار مجلس الأمن 2334 (2016) وتقوّض بشدة الجهود الرامية إلى إيجاد حلّ عادل للنزاع.

أصحاب السعادة،

لقد تزامن شهر رمضان هذا العام مع عيد الفصح وعيد القيامة. وكان المفترض أن يكون حلول هذه المناسبات المباركة معاً داعياً للتأمل والاحتفال في أجواء يظللها السلام. ولكن فتيل التوترات اشتعل للأسف عندما اقتحمت القوات الإسرائيلية المصلى القبلي للمسجد الأقصى في القدس الشرقية بغية استعراض قوتها خلال هذه الأيام من الشهر الفضيل. وقد استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية ومعها المدنيون المسلحون القنابل الصاعقة والهراوات والبنادق والرصاص المعدني المغلف بالمطاط لإخراج المصلين الفلسطينيين بالقوة، مما أدى إلى إصابة 44 فلسطينياً وضابطي شرطة إسرائيليين وإلى لحاق أضرار مادية بهذا المكان المقدس.

وقُبض على نحو 440 فلسطينياً، أُطلق سراحهم بعد ذلك ومنعوا من دخول المسجد الأقصى لبقية شهر رمضان. وقد أصدر مكتب اللجنة، في 5 نيسان/أبريل 2023، بياناً ندد فيه باقتحام المسجد، وهو

المشهد الذي تابعه الناس في جميع أنحاء العالم ولاقى إدانةً عالمية. وإضافة إلى ذلك، فرضت إسرائيل كالعادة قيوداً على حضور الاحتفال بعيد الفصح الأرثوذكسي في 16 نيسان/أبريل واستخدمت القوة المفرطة ضد المصلين المسيحيين متذرعةً بمخاوف أمنية.

وتدين اللجنة أعمال العنف التي وقعت داخل المصلى القبلي وهي تذكر إسرائيل بضرورة عدم المساس بالوضع التاريخي القائم للأماكن المقدسة، مع احترام الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية ودائرة الأوقاف الإسلامية.

كما تدين اللجنة بشدة تصريحات وزير المالية الإسرائيلي الشائنة التي أنكر فيها وجود الشعب الفلسطيني ودعا إلى "محو" حوارة، وهي قرية فلسطينية تقع في الضفة الغربية المحتلة، وذلك بعد أن اجتاحتها مستوطنون متطرفون مما أسفر عن مقتل فلسطيني وإلحاق دمار كبير بالممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك عشرات المنازل في أعقاب مقتل إسرائيليّين. وتحت اللجنة السلطات الإسرائيلية على احترام القانون الدولي، بما يشمل اتفاقية جنيف الرابعة والتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك ما يتعلق منها بحماية السكان المدنيين.

ونحن ندعو القيادات السياسية والدينية والمجتمعية لجميع الأطراف إلى رفض الخطاب الملهب للمشاعر والأعمال الاستفزازية وإلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوتر. كما أن إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على السكان المدنيين أمر غير مقبول ويجب وقفه. ونحن نرحب بجهود الوساطة التي يبذلها المنسق الخاص للأمم المتحدة بهدف تهدئة الوضع ونحث جميع الأطراف على العمل معاً من أجل تخفيف التوتر.

وفي حين يحيي المجتمع الدولي ذكرى نكبة عام 1948، تواصل إسرائيل تكريس احتلالها للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، من خلال مساعي لا تهدف إلى إنشاء البؤر الاستيطانية غير القانونية وتوسيع رقعة الاستيطان وعمليات مصادرة وهدم لـ 331 مبنى، بما في ذلك مبان شُيّدت بتمويل المانحين، وتشريد لعدد 388 شخصاً، من بينهم 89 امرأة و 197 طفلاً. وفي تحدٍ سافر للمجتمع الدولي ولمناشدات أصدقائها، مضت إسرائيل قدماً بخطط وضعتها لبناء أكثر من 200 وحدة سكنية استيطانية، مع إقامة ما يقرب من 4 000 مستوطنة في عمق الضفة الغربية المحتلة.

وتشير الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى وقوع ما يصفه كثيرون بأنه نكبة مستمرة تتمثل في تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتشريدهم وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني. وعلينا، نحن المجتمع الدولي، ألا ننتظر أكثر من ذلك.

وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بقراري الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان المؤرخين 4 نيسان/أبريل 2023 بشأن قضية فلسطين، وهما القرار A/HRC/52/L.42 الصادر بشأن المستوطنات الإسرائيلية والقرار A/HRC/52/L.32 الصادر بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتدعو إلى تنفيذهما.

أصحاب السعادة،

لقد أشادت اللجنة بالاجتماعين الرفيعي المستوى اللذين عقدتهما الأردن وإسرائيل ودولة فلسطين ومصر والولايات المتحدة في مدينتي العقبة وشرم الشيخ وبالتزام تلك الدول بتعزيز الأمن والاستقرار والسلام

على النحو الوارد في بيانها المشترك. ونأمل أن تُتخذ إجراءات ملموسة يمكن التحقق منها من أجل معالجة الأزمة.

وتكرر اللجنة تأكيد الحاجة إلى توحيد الصف الفلسطيني على أساس اتفاق الجزائر للمصالحة الفلسطينية من أجل النهوض بالتطلعات الوطنية وتيسير التعاون على حل قضية فلسطين.

وأود، نيابة عن اللجنة، أن أوجه نداء ملحاً إلى مجلس الأمن لكي يبرهن على حسن قيادته بأن يتخذ الإجراءات لحماية أبناء الشعب الفلسطيني عن طريق تدابير تهدف إلى ضمان أمنهم البشري في مواجهة الاعتداءات المتكررة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ما فتئت السلطة القائمة بالاحتلال ترتكبها بحقهم. وفي هذا السياق، تؤكد اللجنة أيضاً دعوتها السابقة لكافة الدول الأعضاء إلى دعم التمويل المستدام للأونروا، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان الرفاه وسبل العيش للاجئين الفلسطينيين ولإحلال الاستقرار في المنطقة عموماً.

واللجنة تؤمن بأن السلام العادل والدائم لن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف لأبناء الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون، وبتنفيذ حل الدولتين وفقاً للقانون الدولي والاتفاقات السابقة على نحو يفضي إلى استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

وشكراً لكم.